اقتصاد

في أول حديث صحفي.. وزير الصناعة لـ«الوطن»:

الخطوات القادمة في معالجة الفساد ستكون ضمن منهجية شفّافة..وإستراتيجية لا تتغير بتغير الوزير

إمكانية لتحويل جزء من مؤسسات العام إلى شركات قابضة تكون النسبة الكبرى من الملكية للوزارة

| هناء غانم

وعد وزير الصناعة مازن يوسف أن تكون الخطوات القادمة لمعالجة ملف الفساد ضمن منهجية صريحة وشفّافة، بهدف مكافحة حالات الفساد، سواء المالي أم الإداري، أينما وجد، وذلك من خلال دراسة وتقييم أداة المؤسسات والشركات التابعة وضمن الوزارة وفق الأصول النافذة.

وفي أول حديث صحفي، أكد اليوسف في حديث لـ«الوطن» أن معالجة الفساد تعتبر من أولويات عمل الوزارة وفق التوجهات العليا، من دون أن يخفي حال المؤسسات والشركات التابعة للوزارة اليوم، والتي هي بحاجة ماسة لخريطة صناعية، يتم من خلالها إعادة تقييم جميع الشركات والمعامل، انطلاقاً من تحديد توجهات معينة يتم العمل عليها، بالنسبة للوزارة، لجهة الحفاظ على معامل منتجة، ويمكن دمج شركات للوصول إلى حالة إنتاجية ذات جدوى اقتصادية مهمة، وفق المطلوب، حتى لو استدعى الأمر اللجوء إلى تصفية بعض الشركات، مبيناً أن كل ذلك يأتي انطلاقاً من خريطة تقوم على أسس واضحة، تتلخص بأننا اليوم بحاجة إلى صناعات تعتبر أساسية في مرحلة إعادة الإعمار.

إحلال المستوردات

أوضح اليوسف أنه التوجه الحالي للوزارة يهتم بالدرجة الأولى بصناعات تعتمد على مواد أولية محلية، والعمل على إحلال بدائل للمستوردات، إلى جانب صناعات ذات قيمة مضافة عالية، هذا إضافة إلى إعادة هيكلة اليد العاملة في الوزارة وإطلاق عملية التأهيل والتدريب الإداري والمهني والفني، فهذه بمجملها تشكل الأسس التي تعمل الوزارة عليها خلال المرحلة القادمة، لافتاً إلى أهمية تعزيز البيئة القانونية والتمكينية للمؤسسات، وإعادة النظر في بعض القوانين والأنظمة المعمول بها مثل نظام العقود والشكل المؤسساتي للوزارة.

وأشار الوزير إلى أن هناك تركيزاً على دراسة هيكلة الوزارة والمؤسسات للقطاعين العام والخاص، على اعتبار أن مسؤولية الوزارة تجاه القطاع الخاص سوف تندرج ضمن الخرطة الاقتصادية، مؤكداً أهمية العمل ضمن روح التشاركية، أو تحويل جزء من مؤسسات القطاع العام إلى شركات قابضة مساهمة، لكن مع الحفاظ على ملكيتها، ووجود شريك استراتيجي بنسبة معينة من الأسهم، ومع الحفاظ على النسبة الأكبر للوزارة، وذلك بهدف تعزيز قيمة الأصول التي تملكها الدولة، وتحويلها إلى شركات رابحة.

وبيّن أنه تتم حالياً دراسة كامل الشركات ليعاد استثمارها بأي طريقة كانت، سواء تشاركية أو غيرها، بغية التوصل إلى تحقيق إيرادات ريعية من خلال استثمارها، والمهم أنه لن يتم تركها على ما هي عليه في الوضع الحالي.

مزايا تشجيعية

كشف الوزير عن وجود مساعٍ تقوم بها الوزارة بتفعيل عمل الاتحادات بشكل مجدٍ، بهدف تنظيم القطاع الصناعي العام والخاص، لافتاً إلى أن العمل سيكون وفق أطر معينة، مؤكداً تبسيط الإجراءات ومنح مزايا معينة لبعض الصناعات لتشجيعها.

وبخصوص القطاع الخاص، أشار اليوسف إلى أنه على الرغم من أن هذا القطاع قادر على التكيف، وهو حريص على منشآته وإنتاجه وموقعه في الأسواق المحلية والخارجية، إلا أن هذا لا ينفي وجود عدد من الصعوبات والتحديات التي تعترض سير عمله، سواء ما واجهه قبل الحرب، أم أثناءها، ما أدى إلى خسارة العديد من منشآته والتجهيزات والموارد البشرية، وحتى الأسواق، وهذا يعني خسارة الإنتاج المحلي لمساهمة مهمة، لذلك تعمل الوزارة ضمن رؤيتها القادمة على توفير بيئة تمكينية جاذبة للاستثمار الصناعي الخاص، وتسهم في تكين النسيج الصناعي وتعافيه، ليعود مجدداً، وبقوة، لممارسة دوره في النمو الاقتصادي، والاجتماعي، ويكون ذلك من خلال العديد من الإستراتيجيات التي تدرس، منها تخفيف ما أمكن من القيود التي فرضت على الشركات نتيجة الحرب، بما يؤمن حرية الانتقال ووصول المواد ومستلزمات الإنتاج بالسرعة والكلفة والجودة التي تحقق تنافسية للصناعة، إضافة إلى تفعيل دور الصناعات المحليات في إعادة رسم إستراتيجيات التنمية الصناعية في نطاقاتها الجغرافية، والاستفادة من مزايا معنية وإعادة تفعيل ودعم المدن والمناطق الصناعية بحيث يكون القطاع الخاص سنداً للقطاع العام، مؤكدا أن هناك خطة لإعادة النظر بقوانين الاستثمار والعمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة.

> قد نلجأ لتصفية بعض الشركات ودمج أخرى

تشاركية

بدا الوزير متفائلاً بالجهود التي تبذل لتفعيل قانون التشاركية للنهوض بالواقع الصناعي، إضافة إلى دعم العملية الترويجية من خلال دعم المعارض والأسواق الدولية وتشجيع توظيف رؤوس الأموال الخاصة، عن طريق تمويل العمليات الاستثمارية والتشغيلية للشركات الصناعية، وإيجاد وسائل لبناء وتطوير قدرات الكوادر الصناعية، وإلزام الشركات الصناعية بتطبيق معايير وإجراءات ضبط الجودة وحماية المستهلك، والذي من المفترض أن يتم من قبل القطاع الصناعي بشقيه العام والخاص. وبخصوص إسعاف الشركات المتضررة لإعادتها إلى الإنتاج، أكد الوزير أن الخطة الإسعافية ضئيلة جداً، وهناك توجهات حكومية وأولويات بدعم البنى التحتية للمدن في ضوء الإمكانيات المتاحة، علماً بأن الحكومة أوضحت أن دعم القطاع الصناعي غير محدود، لكنه مشروط بالإنتاج.

ووحول المناطق التي تم تحريرها، بيّن الوزير أن أغلب المعامل تتركز في مناطق ريفية، وبالتالي تم تحرير جزء كبير منها حديثاً، وتبين تعرضها لأضرار هائلة، وهذا الموضوع بحاجة إلى إجراءات وإمكانيات لمعرفة ما هي الصناعات الواجب الحفاظ عليها، واستمرار المعامل التي تعرضت للخراب والدمار، لاسيما في منطقة الغوطة، وسيتم التمييز بين الشركات من ناحية استثمارها، ومدى تحقيقها للعائد الاستثماري، فهناك شركات خاسرة ومتعثرة حتى من قبل الحرب يجب دراستها من عدة نواح لاستثمارها، وتشغيلها بشكل مجد، لتحقيق العائد الاقتصادي، أو تصفيتها، وإعادة هيكلة وتوزيع العمالة فيها.

إستراتيجية لا تتغير بتغير الوزير

وحول وضع رؤية وإستراتيجية للصناعة للمرحلة القادمة، بيّن الوزير أن العمل جارٍ على الهيكلية المؤسساتية للوزارة، وسوف تحدد وظيفة الوزارة بقيادة الاستراتيجية السياسية للقطاع الصناعي من خلال المؤسسات والشركات التابعة لها، لذلك سيتم دراسة البنية المؤسساتية للوزارة بشكل كامل، بحيث يعاد هيكلتها وفق هذه المنهجية، إذ لابد من إعادة النظر بهيكلة الوزارة والبنية المؤسساتية التي تعود إلى عشرات السنين، وتحديد دور كل من الوزارة والمؤسسات الصناعية التابعة بما يتناسب مع المرحلة القادمة، وإعادة صياغة دور مديريات الصناعة في المحافظات والتركيز على الوظيفة الإستراتيجية.

وختم الوزير حديثه بالتأكيد أن التوجه الجديد يتركز على إيجاد إستراتيجية واضحة تتوافق مع توجهات الحكومة، ولا تتغير بتغير الوزير، بل مبنية على أسس علمية وسليمة، تنتهج مساراً واضحاً لإستراتيجية وزارة الصناعة الحالية والمستقبلية، وهذا الموضوع ليس في وزارة الصناعة فقط، بل سيكون بالتشبيك بين استشاريين يعملون ضمن الوزارة والوزارات الأخرى مثل الاقتصاد وغيرها، إضافة إلى المجلس الاستشاري في مجلس الوزراء ورئاسة مجلس الوزراء.

الدفع الإلكتروني في سبع محافظات قريباً

الخطيب لـ«الوطن»: إمكانية لدفع فواتير الكهرباء عبر الحسابات في المصارف العامة والخاصة

| قصي المحمد

كشف مدير المؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء عبد الوهاب الخطيب لـ«الوطن» عن بدء العمل بنظام الدفع الإلكتروني في وزارة الكهرباء بأربع محافظات وهي دمشق وريف دمشق وحلب وحمص، مؤكّداً أنّ المؤسسة العامة للتوزيع سوف تقوم بإطلاق الخدمة في ثلاث محافظات أخرى خلال شهر تقريباً وهي اللاذقية وطرطوس والسويداء.

مبيناً أنّ الهدف من إطلاق منظومة الدفع الإلكتروني هو زيادة التحصيل المالي لفواتير الاستجرار الكهربائي والارتقاء بمستوى الجباية الآلية في الوزارة، وتفعيل خدمة دفع فواتير الطاقة الكهربائية إلكترونياً، والذي كان قد أدرج ضمن خطة العمل الاستثمارية الخاصة بالمؤسسة لتحسين مستوى خدمة المشتركين وصولاً إلى رضاهم بالدرجة الأولى.

وأشار إلى أنّ عملية الدفع الإلكتروني تتم من خلال منافذ الدفع الإلكترونية المتوافرة حالياً في سورية، والتي تمكّن المشتركين من الاستعلام ودفع فواتير الطاقة الكهربائية وإدخال تأشيرة العداد إلكترونياً من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بالوزارة على الشبكة العنكبوتية «الأنترنت».

لافتاً إلى وجود منفذ آخر وهو تطبيق إلكتروني يعمل على الهاتف المحمول والأجهزة الذكية «الأندرويد» يعمل من خلال منصة إلكترونية خاصة بالمحافظات التي استقبلت الخدمة ضمن التطبيق.

مبيناً أنّ عملية تسديد الفواتير تتم بين الأطراف المشاركة مع وزارة الكهرباء في عملية الدفع وهي البنوك حالياً، التي تمّ التنسيق معها مبدئياً وهي المصرف «العقاري» والمصرف «التجاري»، والتي تتيح لمشتركي الكهرباء من يمتلكون حسابات مصرفية لديها الوصول إلى الخدمة.

لافتاً إلى أنّ الطرف الثالث في عملية الدفع الإلكتروني شركة المدفوعات الإلكترونية السورية التابعة لوزارة الاتصالات، موضحاً أنّ الشركة ستكون مركز الربط الرئيسي بين الجهات الحكومية العامة والخاصة لإتمام هذه العملية بشكل كامل مستقبلاً، ما يتيح زيادة الخدمات الإلكترونية أيضاً، موضحاً أنّ الدفع الإلكتروني هو عملية تقاص مالي بين حساب المشترك لدى المصرف أي (كل موظف وطّن راتبه فيها) والحساب الخاص بوزارة الكهرباء، مؤكّداً أنّ الوزارة لا تفرض أي مبالغ أو رسوم مالية على عملية «التقاص» ولا تستوفي سوى قيمة الفواتير فقط.

> تحسين مستوى خدمة المشتركين

أمّا بالنسبة للمشتركين ممن يملكون حسابات مصرفية لدى المصارف الخاصة، بيّن الخطيب أنّ شركة المدفوعات السورية هي من ستتولى هذه المهمة للربط بين جميع الجهات الحكومية العامة والخاصة أي وزارة الكهرباء والمصارف الخاصة، وذلك خلال الفترة القادمة بعد أن تنهي الشركة جميع الإجراءات والبرامج التي تتيح لها تشغيل عملية الربط وتطبيقها مستقبلاً بين جميع الشركات التي حصلت أو التي ستحصل على ترخيص الدفع الإلكتروني من مصرف سورية المركزي.

وبالنسبة لتفعيل خدمة الدفع الإلكتروني حالياً لدى المشتركين، أشار الخطيب إلى أن كل مشترك يملك حساباً مصرفاً حالياً يمكن له مراجعة المصرف المعني سواء أكان «تجارياً» أم «عقارياً» لاستكمال الإجراءات اللازمة من المصرف لأنه سيتم تخصيص كل مشترك برمز سري خاص له على حسابه، إضافة إلى كلمة سر الحساب الأساسية ضماناً وحماية لإجراءات الدفع الآمنة، ومنعاً من تحويل أموال كقيم فواتير من الحساب ذاته، موضحاً مدير التوزيع أنّ إجراءات الدفع حالياً تتيح لكل مشترك الدخول إلى أيقونة البرنامج من خلال الموقع الإلكتروني للحصول على أربع خدمات أولية تم تحديدها، أولها إجراء عملية الدفع من خلال الحساب بوابة الحساب المصرف التابع حسابه له، وذلك من خلال تسجيل اسم الشركة التي يتبع لها عداده والرمز الخاص ورقم الاشتراك لتتم عملية الاستعلام والدفع فور طلبه لذلك، مبيناً الخطيب أنه يمكن لكل مشترك أن يعرف نوعين من الفواتير المدفوعة مسبقاً، أي كل ما تم دفعه إلكترونياً من خلال الخدمة الثانية المقدمة، إضافة إلى معرفة جميع الفواتير المدفوعة مسبقاً عن العداد منذ تركيبه.

أمّا بالنسبة للخدمة الرابعة، فهي التي تسهل على كل مشترك عملية إدخال التأشيرة مباشرة من خلال نوافذ الدفع مباشرة ليتم إرسالها إلى نظام «الفوترة» المركزي الخاص بالشركة لتتم عملية حساب الفاتورة.

ولدى الاستفسار عن الخلل الذي يمكن أن يحصل في حال قيام المشترك بإعطاء تأشيرة غير حقيقية للبرنامج، أوضح الخطيب أن البرنامج المصمم حالياً لا يقبل التأشيرات غير المنطقية وليست قريبة من التأشيرات السابقة المحفوظة على النظام، مبيناً أنّ النظام المصمم يأخذ حدوداً آمنة لكل مشترك من خلال حساب متوسط استهلاك كحد أدنى وحد أعلى للاستهلاك لكل عداد، بالاستناد إلى التأشيرات السابقة له، أي كميات تقديرية لعمليات الاستهلاك، ما يجعل العداد يرفض أي تأشيرة غير منطقية سواء أكانت مرتفعة جداً أم منخفضة.

مبيناً أنّه في هذه الحالة يتم إرسال العامل «المؤشر» بشكل مباشر إلى المنزل ليقوم برصد التأشيرة الحقيقية ليصار مقارنتها مع التأشيرة التي تم إدخالها من المشترك ليقوم البرنامج باختيار الأقرب إلى الحقيقة.

شركة حمص لتصنيع العنب تبرم عقود تصدير إلى دول أوروبية

حموي لـ«الوطن»: الشركات الخاصة لا تتقيد بالمواصفات ولا تسدد ذممها المالية

| نبال إبراهيم

بين المدير العام لشركة حمص لتصنيع العنب جرجس حموي لـ«الوطن» أن الشركة لم تستلم أي كميات من محاصيل العنب خلال أعوام (٢٠١٤ و٢٠١٥ و٢٠١٦) ولم يتم توريد أي كمية من المادة من الفلاحين خلال تلك الأعوام الثلاثة بسبب فروقات الأسعار ما بين السوق والسعر المحدد من اللجنة الاقتصادية ما تسبب في تغير بكمية مخازين مادة الصويا لدى الشركة لأن الشركة اعتمدت بشكل أساسي في عملية الإنتاج على المخازين الموجودة لديها منذ عام ٢٠١٣، وما كان يتم توريده من المادة إلى الشركة من شركة عنب السويداء.

ولفت إلى أن الشركة بعد معاناة كبيرة بدأت عملية استلام المحاصيل خلال عام ٢٠١٧ الماضي ووصلت الكميات المستلمة من المادة إلى ١٢٢٦ طناً فقط على الرغم من توفر السيولة المالية بشكل جيد لدى الشركة وقيامها بدفع ثمن محصول العنب للفلاح بشكل نقدي فور توريده المحصول، إضافة لدفع الشركة سلفة مالية ٧٥ ليرة للفلاح عن كل كغ واحد قبل تحديد السعر من قبل اللجنة الاقتصادية، مشيراً إلى أن الكمية المستلمة من محصول العنب لم تشكل أكثر من ١٢ ٪ من الخطة الإنتاجية للشركة والبالغة ١٠ آلاف طن سنوياً.

ولمواجهة الصعوبات التي تواجه الشركات تم مؤخراً تشكيل لجنة من وزير الصناعة بمشاركة ممثلين عن اتحاد الفلاحين والشركات المعنية لتأمين حاجة هذه الشركات من العنب وتشجيع الفلاحين على بيع محاصيلهم لها ورفع مقترحات لذلك، وبعد تصديق وزير الصناعة على مقترحات اللجنة، يتم هذا العام تسديد سلفة مالية مقدارها٥٠ ألف ليرة سورية عن كل طن من العنب المتعاقد عليه مع الفلاحين يتم تسليمه للشركة واعتماد سعر الكيلو الغرام الواحد للعنب ١٢٥ ليرة سورية أصولاً من مؤكداً اللجنة الاقتصادية في الحكومة، مشيراً إلى أنه ونتيجة لهذه الإجراءات تم التعاقد مؤخراً مع الجمعيات الفلاحية المعنية بتوريد العنب للشركة على توريد كمية ١١٠٠ طن منذ بداية العام لتاريخه، ومؤكداً أن الشركة تعمل حالياً على تذليل مشكلة نقل محاصيل العنب من المناطق والقرى البعيدة عن مقر الشركة في زيدل، وارتفاع أجور النقل بشكل كبير وتفاوت هذه الأجور من منطقة إلى أخرى حسب البعد، وذلك من خلال دراسة إمكانية التعاون مع شركات القطاع العام والاعتماد على سيارات الشحن والسيارات الكبيرة المتوفرة لدى تلك الشركات.

وبين حموي أن إدارة الشركة تعمل حالياً وفق توجيه وزارة الصناعة على تخفيض أسعار ونفقات مستلزمات الإنتاج والاستفادة من كل الإمكانات والطاقات المتاحة للعاملين في الشركة والعمل على تخفيض استهلاك حوامل الطاقة من (مازوت وكهرباء وبنزين وغيرها...)، موضحاً أن الشركة خفضت من نفقاتها خلال الربع الأول من العام الحالي بنسبة أكثر من ٥٠ ٪ مقارنة بالربع الأول مع عام ٢٠١٧.

وبين أن الشركة حققت خلال العام الفائت أرباحاً تجاوزت ٤٦٥ مليون ليرة سورية وقد بلغت مبيعاتها من مختلف منتجاتها آنذاك ١,١ مليار ليرة سورية، على حين وصلت كمية مبيعاتها إلى ٨٨٦ طناً وبلغت كمية الإنتاج المعبأة أكثر من ٩١١ طناً تم تصدير ٣٦٠٠ لتر منها إلى دولة بلجيكا بقيمة ٦,٣ ملايين ليرة.

وأشار إلى أنه ونتيجة لارتفاع أسعار منتجات الشركة وغلائها مقارنة مع أسعار المنتجات ذاتها في شركات القطاع الخاص وخروج عدد من منافذ البيع عن الخدمة وعدم استجرار منتجات الشركة إليها نتيجة لوقوعها بمناطق غير آمنة ومستقرة في أرياف المنطقة الوسطى وتحديدا في ريف محافظة حماة، انخفضت نسبة المبيعات خلال الربع الأول من العام الحالي بحوالى ٣٦ ٪، لافتا إلى أن مبيعات الشركة وصلت إلى ١١٢ طناً بقيمة ١٧٢ مليون ليرة وأنتجت ١٢١ طناً بقيمة مالية إجمالية ١٩٨ مليون ليرة سورية وأنفقت نحو ١٢٧ مليون ليرة ووصلت قيمة خسائرها إلى نحو ٤٦ مليون ليرة سورية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨، على حين بلغت مبيعات الشركة ١٧٣ طناً بقيمة مالية ٢١١ مليون ليرة سورية ووصل إنتاجها إلى ١٩٤ طناً من مختلف المنتجات بقيمة إجمالية ٢٣٦ مليون ليرة وحققت أرباح ١٤٨ مليون ليرة سورية وأنفقت ٢١٨ مليون ليرة سورية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧ الماضي، مشيراً إلى أن السيولة المالية بالشركة متوفرة بشكل جيد وأن الخسارة الحاصلة في الربع الأول من العام الحالي هي عبارة عن تغير في مخزون الشركة نتيجة لعدم استلام محاصيل العنب خلال الأعوام الماضية، بالإضافة إلى ارتفاع سعر منتجات الشركة الذي يعود لارتفاع تكلفة تصنيع منتجات الشركة مقارنة بالأصناف في شركات القطاع الخاص نظراً لالتزام الشركة بالإنتاج وفق المواصفات والمعايير القياسية السورية وتسديد ما يترتب عليها من رسوم الإنفاق الاستهلاكي والبالغ ٢٠ ٪ من سعر بيع المنتج مقارنة بعدم تقيد شركات القطاع الخاص بالإنتاج ضمن تلك المواصفات القياسية وعدم التزامها أيضاً بتسديد ما يترتب عليها من التزامات وذمم مالية للجهات ذات الصلة.

وأكد حموي أن الشركة حالياً بصدد توقيع عقود تصدير كميات من منتجاتها إلى السوق الأوروبية، مبيناً أن بعض التجار في دول ألمانيا وبلجيكا والولايات المتحدة الأميركية واليونان تواصلوا مع إدارة الشركة لإجراء عقود استجرار وتصدير منتجاتها إلى تلك الدول، وبدورها الشركة أبدت لهم الموافقة وأكدت تقديم كل التسهيلات لهم لتشجيعهم على إنجاز هذه الصفقات والعقود التي تعود بالفائدة في دعم الاقتصاد الوطني نتيجة البيع بالعملة والقطع الأجنبي علاوة عن التسبب بزيادة أرباح الشركة بنسبة كبيرة، كاشفا أنه من المتوقع إبرام عدة عقود تصدير خلال العام الحالي وستصل الكميات التي ستصدر من منتجات الشركة إلى نحو ١٥ طناً في حال تم إبرامها.